

(الْعَوَّاتُ الَّتِي تَوَاجِهَ الْبَحْثُ الْعِلْمِيَّةُ لِعَالِجَةِ
ظَاهِرَةِ الْفَسَادِ فِي الْوُسَّاتِ الْحُكُومِيَّةِ)
(دِرَاسَةُ مِدَانِيَّةِ)

م.د. حَسْبِينُ حَسْبِينُ زَيْدَانُ
جَامِعَةُ بَابِل - كَلِيَّةُ الْقَانُونِ

ملخص

يهدف البحث الحالي إلى بناء استبانة تمثل أداة لقياس وتشخيص أسباب المَعَوَّقات التي تواجه إنجاز البحوث العلمية المتخصصة في مكافحة الفساد. والكشف عن مستوى المَعَوَّقات التي تواجه البحوث العلمية المَهْتَمَّة في مكافحة الفساد. ويهدف أيضاً إلى إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لكل مَعَوِّق من تلك المَعَوَّقات من خلال استخراج الوسط المرجح والوسط الحسابي والنسبة المئوية لكل مَعَوِّق من المَعَوَّقات. ويهدف كذلك إلى تحديد المَعَوَّقات الأكثر أثراً في البحث العلمي في مجال مكافحة الفساد التي حُدِّدت وفق مؤشراتها وتفسيرها في ضوء تلك المؤشرات. ولتحقيق أهداف البحث قام الباحث بإعداد استبانة مُكوَّنة من أربعة مجالات وفق منهجية البحث العلمي للمنهج الوصفي التحليلي. وتكوَّنت الاستبانة من أربعة مجالات هي: (مَعَوَّقات أكاديمية معرفية، ومَعَوَّقات إدارية لوجستية، ومَعَوَّقات اجتماعية اقتصادية، ومَعَوَّقات أمنية) وكلُّ مجال يتكوَّن من (٧) فقرات، لذا تكوَّنت الاستبانة من (٢٨) فقرة وأمام كلِّ فقرة ثلاثة بدائل (دائماً- أحياناً أبداً) وعرض الباحث الأداة على المحكمين. وقد اختار الباحث عيّنة البحث من أساتذة الجامعة والباحثين وموظفي مكتب المفتش العام وموظفي مكاتب النزاهة وموظفي دوائر حكومية وأعضاء منظمات مجتمع مدني وناشطين في مجال النزاهة. إذ بلغ عددهم (١٠٠) فرد. ثمَّ استخراج الباحث الصدق وتحليل الفقرات إحصائياً وفق طريقتي القوة التمييزية وعلاقة الفقرة بالمجموعة الكلية. واستخدم الباحث الحقيبة الإحصائية (SPSS) ، وأظهرت النتائج مستوى المَعَوَّقات التي تمَّ قياسها ذات تأثير واضح على مستوى إنجاز البحوث العلمية التي تختصُّ في مجال مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية. كما أظهرت وجود عددٍ من مَعَوَّقات بلغ (٨) مَعَوَّقات ذات تأثير كبير على البحث العلمي المَهْتَم في دراسة ظاهرة الفساد. إذ بلغت أوساطها المرجحة أقل من (٢) بين (١,٩٥) إلى (١,٥١). وقد وضع الباحث عدداً من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية (البحث العلمي، الفساد، مشكلات، المَعَوَّقات، النزاهة)

Abstract

The current research aims at building a questionnaire that represents a tool for measuring and diagnosing the causes of obstacles facing the completion of specialized scientific researches in the fight against corruption. It also aims at finding the differences of statistical significance for each disabled person through these obstacles through To extract the weighted average and the mean and the percentage of each handicapped. It also aims to identify the most important obstacles to scientific research in the field of combating corruption, which were determined according to their indicators and interpretation in the light of those indicators. Bana consists of four areas according to the methodology of scientific research for descriptive analytical method. The questionnaire consisted of four areas (academic obstacles, cognitive obstacles, logistic constraints, socio-economic constraints and security constraints). Each area consists of (7) paragraphs. The researcher chose the sample from university professors, researchers, staff of the Office of Inspector General, employees of the Integrity Offices, employees of government departments and members of civil society organizations active in the field of picnic, numbering (100) Individual, and then extracted b The results showed the level of obstacles that were measured with a clear impact on the level of completion of scientific research that specializes in the field of combating corruption and promoting the concepts of integrity and transparency, as shown The existence of a number of obstacles (8) obstacles with a significant impact on scientific research interested in studying the phenomenon of corruption if the weighted circles less than (2) between (1.95) .to (1.51), and the researcher has made a number of recommendations and proposals (Keywords (scientific research, corruption, problems, constraints, integrity

الفصل الأول

المقدمة

لقد استشرت ظاهرة الفساد في العالم، وأخذت أشكالا عديدة، وأصبحت سمة بارزة من سمات العصر الذي نعيشه. رغم جذورها العميقة في القدم منذ تكوين الحضارات والأمم، وتوسّعت لتشمل المناطق والدول كافة وباتت تُهدّد الاقتصادات الوطنية للدول بدون استثناءٍ سواء كانت تلك اقتصاديات الدول المتقدمة أو النامية. وتداخلت فيها عوامل مختلفة يصعب تمييزها بين مجتمع وآخر. ولكن يتفق الجميع بأنّها داءٌ خطيرٌ يتطلب معالجةً عالميّةً. ومعالجات داخل الدولة والمجتمع والأفراد. وقد أصبحت هذه الظاهرة أكثر تعقيداً من خلال انتشار الرشوة وتفضي المحسوبية والوساطة وضعف الإنتاجية وتعقيد الإجراءات وشراء الذم والتسبّب في العمل وفقدان الضمير والمسؤولية وغيرها. والفساد يُعدّ سلوكاً منحرفاً يُهدّد النظام والمصلحة العامة للمجتمع ويُشكّل حجر عثرة أمام التنمية^(١).

أمّا منظمّة الشفافية الدوليّة فقد عرّفت الفساد بأنّه كلّ عملٍ يتضمّن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحةٍ خاصّةٍ ذاتيّةٍ لنفسه أو جماعته. ويُعدّ الفساد بمفهومه الشامل المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر في أيّ مجتمعٍ من المجتمعات. وفي ظلّ التحوّلات الكبرى التي يعيشها مجتمعنا، لا سيما في ظلّ الانفتاح الذي يشهده العالم المعاصر في مجال فتح الحدود وانتقال الأشخاص والمعلومات ورؤوس الأموال وتّساع رقعة الاستثمارات والمشاريع العملاقة تتعاظم فرص الفساد الإداري والماليّ، وتعرّز أركانه إلى المستوى الذي يصبح فيه الفساد أحد الصفات العامّة للمجتمعات التي تعيش مرحلة التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة^(٢).

وإذا كان الفساد بأنواعه يُمثّل تغليب منطق الغريزة على العقل، فإن البحث العلميّ هو أفضل مساعي العقل البشريّ للبحث عن المُشكلات، وتحديد أسباب حدوثها، وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها. إن البحث العلمي يعاني صعوباتٍ ومُعوّقاتٍ عديدةً انعكست سلباً على طرق تشخيص ومعالجة الفساد بمختلف مظاهره. إذ يشير تقرير اليونسكو عن العلوم لعام ٢٠١٠ إلى أنّ الدول العربيّة هي الأقلّ إنفاقاً على البحث العلميّ، ووفق الإحصائيات الصادرة عن المنظمّة، فإنّ مُتوسّط الإنفاق الإجمالي على

(١) الزبادي، حسين عليوي (٢٠١٤). دور البحث العلمي في حماية النزاهة ومكافحة الفساد. كلية التربية، جامعة ذي قار، ص ٢١.
(٢) الحارثي، فهد العرابي (٢٠٠٩). البحث العلمي والتنمية، ط١، إصدارات مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض، ص ١٤.

البحث والتطوير في الأبحاث العلميّة في بعض الدول هو دون مستوى الحاجة في الكثير من دول العالم، ويُعدُّ الهدف من إعداد البحوث العلميّة: لغرض معالجة مشكلةٍ مُحدّدةٍ وفق دراسةٍ علميّةٍ منطقيّةٍ قائمةٍ على خطوات المنهج العلميّ والوصول إلى حلولٍ علميّةٍ تطبقه لتلك المشكلة، ولكن الكثير من البحوث تُواجهها العديد من المُشكلات والمُعوّقات التي تتسبّب في تأخير تلك البحوث أو جَافِها. وتعتمد هذه المُعوّقات على نوع المُشكلة ومدى انتشارها في المجتمع ومدى الفائدة المُتحقّقة لبعض الأفراد: ممّا يجعلهم يدافعون عن بقاء تلك المشكلة ومن أشدّ المُعترضين على دراستها وتشخيصها والبحث عن الحلول لها ومن تلك المُشكلات ظاهرة الفساد بمختلف جوانبه^(٣).

(٣) حجازي. المرسي السيد (٢٠١٠): التكاليف الاجتماعيّة للفساد، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان، ٢٧.

مشكلة البحث

إنَّ اهتمام المجتمع الدوليِّ بمسائل الفساد ليس ظاهرةً عابرةً، فالواقع حالياً أن الفساد يعرقل النمو الاقتصاديَّ والتنمية المستدامة وكثيراً ما يسفر عن انتهاكات لحقوق الإنسان. من خلال الممارسات التي يُحدثها الأشخاص الذين يعملون ضمن إطار الفساد، ممَّا يدعو هنا جميع الأطراف التي تعمل على مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة التي تتمثل بالحكومات المركزيَّة والمحليَّة والقطاع الخاص والمجتمع المدنيَّ إلى وضع حلول ومعالجاتٍ تهتمُّ بمشكلات المساءلة وضعف الشفافية، ويجب أن تشمل هذه الحلول إجراءاتٍ ملموسةً وقائيَّةً على شتَّى مستويات النظم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة، وفي هذا الصدد يقوم المجتمع الدوليُّ بدور الحافز والداعم لجهود الإصلاح في آنٍ واحدٍ. فالتعقيد الشديد الذي يطبع الفساد يجعل التعاون والتنسيق الدوليَّين أمرين أساسيين لنجاح تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد. ومن تلك الحلول دراساتٌ مُعمَّقةٌ وعلميَّةٌ لظواهر الفساد على وفق منهج قوي، وإن عمليَّة إخضاع ظاهرة الفساد للبحث العلميِّ ذات أهميَّة كبيرة، ولكنَّها تواجه جملةً من المُعوقات التي تُحدِّ من العمليَّة البحثيَّة وتغلق الطريق أمام إجاز تلك البحوث^(٤).

إن البحوث العلميَّة التي تتناول ظواهر ذات بعدٍ اقتصاديٍّ واجتماعيٍّ وثقافيٍّ دائماً ما تواجه مشكلاتٍ مُتنوِّعةً سواء كانت تلك المشكلات على مستوى الأفراد أو المجتمعات والحكومات. لهذا نجد أن الكثير من البحوث التي تتناول ظاهرة الفساد تخضعه لجوانب تكاد تكون أقلَّ من المستوى المطلوب الذي يجب أن تكون فيه بمستوى تلك الظاهرة الخطيرة والمتفشية، بمختلف مفاصل المجتمع ومُؤسَّساته الرسميَّة وغير الرسميَّة. فعدم توفُّر منهجيَّة واضحة وبياناتٍ ومعلوماتٍ وافيةٍ تُقلِّل من فرص إجراء بحوثٍ في هذا المجال. قام الباحث بدراسةٍ استطلاعيَّةٍ على عددٍ من الأفراد يمثلون أساندة جامعاتٍ ومُوظفين وناشطيٍّ مُجتمعٍ مدنيٍّ في مجال مكافحة الفساد، إذ كان عدد أفراد العيِّنة (١٥) فرداً، تمَّ طرح سؤالين، الأول محدود الإجابة، والثاني مُتعدِّد الإجابات وأظهرت نتائج العيِّنة الاستطلاعيَّة أنَّ نسبة ٨٥٪ من إجابات العيِّنة تُؤكِّد وجود مُعوقاتٍ للبحث العلميِّ، منها مُعوقاتٌ أكاديميَّة، وإداريَّة، وثقافيَّة، وأمنيَّة، واجتماعيَّة، ومعلوماتيَّة. إنَّ تلك الدراسة تدعم مشكلة البحث الحالي، إذ يُعَدُّ البحث العلميُّ الذي يتصدَّى لظاهرة الفساد ويهتمُّ بدراستها يتناول عدَّة مشكلاتٍ تتسبَّب في افتقار البحوث التي تهتمُّ بهذا الجانب. وهنا يطرح تساؤلٌ فحواه: ما هي المُعوقات التي تواجه البحث العلميُّ الذي يهتمُّ بدراسة ظاهرة الفساد؟

(٤) الوائلي، ياسر خالد بركات (٢٠٠٧) الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، دار مصر العربيَّة للنشر: القاهرة، ص ٣٥.

أهمية البحث

البحث العلمي عنصر مهم وحيوي لبناء مؤسسات علمية وفكرية، إذ إنه من أهم المقاييس الدالة على الدور القيادي في المجالات العلمية والمعرفية، بل إن سمعة البلدان ومكانتها ترتبط إلى حد كبير بالأبحاث العلمية التي تنتجها وتنشرها. إن مؤشرات ارتفاع الفساد أو انخفاضه ترتبط ارتباطاً واضحاً، فكلما كانت بحوث معالجة الفساد وأساليبه وطرقه بحوثاً علمية رصينة كانت مشكلة الفساد مقيّدة ومحددة ومُشخّصة وتعالج بشكل مستمر. إن الدول التي تتمتع بإصلاحات اقتصادية وجارٍ اجتماعية رائدة في مكافحة الفساد، وتمتاز بسمعة طيبة بمجالات النزاهة والشفافية هي التي تهتم بالبحوث العلمية والدراسات البحثية التي تدرس المشكلات وتشخصها وتحلّ بياناتها وتجد الحلول المناسبة لتطبيقها مع اختيار أنسب الحلول. لذا فعملية تنمية البحوث وتطويرها وإزالة المعوقات والمشكلات التي تواجهها خاصة في مجال الشفافية والفساد هي ذات أهمية كبيرة، وهي أداة علمية لوضع المؤشرات الدقيقة للمشكلة سواء كانت المشكلة تواجه الاقتصاديات والمجتمعات في الوقت الراهن أو المستقبل، لما تتمتع به البحوث من امتلاكها لأدوات التشخيص والبحث والتقني وإتباع المنهجيات العلمية التي تساهم في بناء الثقافات الإنسانية في المجتمع^(٥).

تنضح أهمية البحث الحالي من خلال تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي يواجهها البحث العلمي في مجال مكافحة الفساد ونشر ثقافة الشفافية. إن البحث العلمي يغني المعرفة الإنسانية وينميها. فهو يرتبط بخدمة وتلبية حاجات المجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فهو إما أن يؤدي إلى زيادة المعارف التي تفسر الظواهر، أو إنه يعالج مشاكل أكاديمية ومعرفية تواجهها أثناء عملية البحث، أو يكون بحثاً تطبيقياً يخدم الأهداف التي تمّ إعداده من أجلها. والبحث العلمي بإطاره النظري والميداني يوفر الحلول العلمية للمشكلات التي يواجهها الإنسان في حياته. إن للبحث العلمي مردوداً غير مباشر على القائمين به، فهو يُنمي معارفهم والقدرة على البحث والإطلاع الدائم على الإنجازات العلمية. وتوفير موارد إضافية لهم ولؤسساتهم العلمية من خلال أساليب جديدة أخذت دورها وقدرتها وانعكاس ذلك على أوجه الحياة الاجتماعية كافة. فمن سمات الثورة العلمية تنمية المعرفة وبروز مجالاتها العديدة والزيادة السريعة في حجمها والتغير في هيكلها التنظيمي العام؛ ولهذا تعزّزت أهمية البحث العلمي وأهمية العلوم، واكتسبت مسألة الركون إليها في حلّ المشكلات وتطوير التكنولوجيا أهمية بالغة بالنسبة لدول العالم كافة، إذ لم يعد بإمكان أي من المجتمعات

(٥) (الزبادي، ٢٠١٤، ص ٢٣) مصدر سبق ذكره.

المعاصرة جَاهل التأثير الملموس لأنشطة البحث العلميّ في تطوُّرها الاقتصاديّ والاجتماعيّ، أو أن تتخذ موقفاً سلبياً من هذا النشاط بدعوى أنّه نوعٌ من الترف الفكريّ الذي ينعكس فقط على تطوُّر العلوم ذاتها^(١) وتبرز أهميّة البحث الحالي أيضاً من خلال:

الجانب النظري :

- ١- يوضح أهميّة البحث العلميّ، ودوره في معالجة ظاهرة الفساد بمختلف جوانبه وأنواعه.
- ٢- توضيح الإطار المرجعيّ للفساد وفق منهجيّة علميّة واضحة.

الجانب التطبيقيّ:

- ١- وضع مؤشّرات إحصائيّة لمستوى المعوّقات التي تواجهها البحوث في مجال مكافحة الفساد بشكل إحصائيّ.
- ٢- تفسير أسباب حدوث تلك المعوّقات وفق الإطار المرجعيّ وأدبيات البحث العلميّ.
- ٣- تضيف الدراسة الحاليّة مصدراً علمياً للدراسات اللاحقة التي تتناول موضوع البحث الحاليّ.

أهداف البحث

- ١- بناء استبانةٍ تمثل أداةً لتشخيص أسباب المعوّقات التي تواجه إنجاز البحوث العلميّة المُهتمة في مكافحة الفساد.
- ٢- الكشف عن مستوى المعوّقات التي تواجه البحوث العلميّة المُهتمة في مكافحة الفساد.
- ٣- إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائيّة لكلّ معوّقٍ من تلك المعوّقات من خلال استخراج الوسط الحسابيّ والنسبة المئويّة لكلّ معوّقٍ من المعوّقات.
- ٤- تحديد أبرز المعوّقات التي تُسبّب عرقلة إنجاز البحوث العلميّة التي تهتمّ بدراسة مشكلة الفساد.

حدود البحث

يتحدّد البحث الحالي بما يأتي:-

- ١- الحدود المكانيّة: محافظة بغداد ومحافظة ديالى.
- ٢- الحدود الزمنيّة: من ٢٠١٨-٦-٢٠ إلى ٢٠١٨-٩-١٠
- ٣- الحدود البشريّة: تدريسون، وباحثون، ومختصون، في مكاتب هيئة النزاهة، وموظفون في بعض مكاتب المُفتش العامّ، وموظفون في دوائر حكوميّة، ومُنظّمات مجتمعيّ مدنيّ مُختصّة بالنزاهة والشفافية.

(١) علي . يحيى منصور (٢٠١٣) رؤية تربويّة لتطوير دور الجامعات اليمينيّة في مكافحة ظاهرة الفساد، مجلة جامعة الناصر، اليمينيّة ، العدد الأول يناير- يونيو، ص١٦.

تحديد المصطلحات.

أولاً - المَعُوقَات: عرّفها محمد (٢٠١١): بأنها وضعٌ صعبٌ يكتنفه شيءٌ من الغموض يحول دون تحقيق الأهداف بفاعليةٍ أو تحقيقها لكن دون المستوى المطلوب. ويمكن النظر إليها على أنها المُسبِّب لل فجوة بين مستوى الإنجاز المُتَوَقَّع والإنجاز الفعلي. وهو انحراف الأداء عن المعيار المُحدَّد^(٧).

ثانياً - البحث العلمي: عرّفه الجرواني (٢٠١٢): هو أسلوبٌ مُنظَّمٌ، يهتم بدراسة ظاهرةٍ أو مشكلةٍ مُعيَّنة، ويعمل على جمع المعلومات الموثقة وتدوين الملاحظات، والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات بإتباع أساليب ومناهج علميةٍ مُحدَّدةٍ بقصد التأكُّد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها. ومن ثمَّ التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكُّم في أسبابها^(٨).

ثالثاً - الفساد :

- ١- عرّفه صندوق النقد الدولي (٢٠١٠) بأنه اتِّباع سلوكٍ غير شرعيٍّ في استغلال حقوق الآخرين للحصول على الفائدة المادية أو المعنوية. وقد يكون هذا السلوك فردياً أو جماعياً^(٩).
- ٢- عرّفه الباحث: هو كلُّ أداءٍ غير مُنضبطٍ سلوكياً، وأخلاقياً، وشرعياً. يمارسه بعض الأفراد والقيادات في المؤسسات الحكومية والمؤسسات المجتمعية والمتمثلة بالخروج عن القوانين واللوائح وعدم الالتزام بها وتكييفها وفق مصالح خاصةٍ، مستخدمين في ذلك وسائل عديدةً، منها: الرشوة، والوساطة، والمحسوبية، واستغلال النفوذ والسلطات والمناصب بغير وجه حقٍّ.

(٧) محمد ، عبد الغني حسن (٢٠١١) مهارات مقاومة ومواجهة الفساد ومعوقاته، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة، ص٣.
(٨) الجرواني ، نادية عبد الجواد (٢٠١٢) ، تصور تخطيطي مقترح لتفعيل تطبيق الشفافية في المؤسسات التعليمية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، جامعة حلوان، المجلد ١، العدد ٣٣، مصر، ص٧.
(٩) أماني، غام (٢٠١٠) الجهود الدولية لمكافحة الفساد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر ص١١.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري لظاهرة الفساد وأنواعه وآثاره.

١- مفهوم الفساد كظاهرة.

الفساد لغةً: الفساد في معاجم اللغة هو من (فسد) ضد صَلَحَ (والفساد) لغة البطلان. فيقال فسد الشيء أي بطلَ واضمحَلَّ^(١٠). ويأتي التعبير على معانٍ عدَّةٍ بحسب موقعه. ولم يعد الفساد ظاهرةً محليةً، وإنما ظاهرة دولية تختلف من بلدٍ إلى آخر. ومن مجتمعٍ إلى آخر. وأشدُّ أنواع الفساد ضرراً تلك التي تقع في المجتمعات النامية ولاسيما المجتمعات التي تفتقر إلى وجود المنظمات غير الحكومية. وتلك التي لم تنضج بعدُ فيها مؤسسات المجتمع المدني. تلك المؤسسات التي تساعد على كشف آثار الفساد. إذ تعمل الدول المتقدمة على محاربة هذه الظاهرة ومعالجة آثارها من خلال التعاون بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية. والفساد مصطلح له معانٍ وأسماء مُتَنَوِّعة ويختلف بأشكاله وأنواعه وطرق استخدامه. ويتضمَّن مفهوم الفساد كذلك سوء استخدام المنصب العام وتوظيفه واستغلاله لغايات شخصية، ويتمثل من خلال مؤشرات وسلوكيات، منها: الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والاحتيال والاختلاس وتقديم مصالح الفرد أو الأقارب على مصالح عامة الناس في الدوائر الرسمية. وعلى الرغم من أنَّ كثيراً من الناس ينزعون إلى عدِّ الفساد خطيئةً حكوميةً، إلا أنَّ الفساد موجودٌ في القطاع الخاصَّ والعالم^(١١).

٢- أنواع ظاهرة الفساد وفق الإطار النظري.

أ- الفساد السياسي:- ويتعلق بمجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة. وهناك فارقٌ جوهريٌّ بين المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية، وبين الدول التي يكون فيها الحكم دكتاتورياً. وتتمثل مظاهره في: فقدان الديمقراطية، وسيطرة نظام حكم الدولة على الاقتصاد وتفشي المحسوبية.

ب- الفساد المالي:- ويتمثل بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال. ويمكن ملاحظة مظاهره في: الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحابة وتفشي المحسوبية^(١٢).

(١٠) العظيمة، مروان (٢٠١٢) معجم جامع المعاني، الط ١، دار إيوان والنشر والتوزيع، دير الزور، سوريا، ص ٧٣.

(١١) (الوائلي، ٢٠٠٧، ص ٣٢) مصدر سبق ذكره.

(١٢) الشهلوب، هيفاء بنت عبد الرحمن والخمسي، سارة بنت صالح (٢٠١٦) مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤسسات التخطيطية، مركز

أبحاث كلية الخدمة الاجتماعية، عمادة البحث العلم، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جدة، ص ٧٦.

ث- الفساد الأخلاقي:- ويتمثل بمجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مُخلّة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة.

ح- الفساد التراكمي: أهم ما تعانيه إدارات الدولة هو الفساد التراكمي، نتيجة غياب الرقابة الإدارية الصارمة وغياب مبدأ الثواب والعقاب، فالتجاوزات القانونية والمالية للمسؤول يشجع كل موظف في مؤسسات الدولة على ارتكاب تجاوزات ماثلة: مما يؤدي إلى تراكم الفساد، وزيادة انتشاره في إدارات الدولة. ومن أنواعه الرشوة، والاختلاس، والسرقة، والمحسوبية^(١٣).

٣- آثار الفساد ومشكلاته وفق الإطار النظري:-

حدّد كثير من العلماء والباحثين عدّة آثار للفساد، فالفساد يميل إلى التركيز على الثروة، ويؤدي الفساد إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتكوين مراكز قوة مالية غير مشروعة، تقابلها فئات فقيرة ومعدومة تعاني الحرمان وعدم وجود أهمّ أساسيات الحياة اليومية، إن عدم التوازن المالي في المجتمع يتسبّب في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما أنّ الفساد يمكن إيجاده في جميع مجالات الحياة، ومن آثاره أيضاً التسبّب في إعاقة التنمية الاقتصادية ويحوّل الاستثمارات في البنية التحتية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، وكذلك يقوّض الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المنشودة^(١٤). وفي كثير من الأحيان، قد تحدث مشاكل في القطاعين العام والخاص، وإنّ آثار تلك المشكلات تنعكس على المجتمع بشكل عام، كما أنّ هناك تكاليف يتحمّلها المجتمع، وبالتالي فإنّ الفساد يضرّ المجتمع والاقتصاد من خلال تحويل الموارد نحو أقلّ الناس استحقاقاً، ويمكن توضيح تلك الآثار التي يسبّبها الفساد من خلال:-

١. أثر الفساد على النواحي الاقتصادية

إنّ للفساد الإداري والمالي آثاراً اقتصادية وخيمة، فالإلى جانب أنه يقوّض سمعة البلد في معاملاته الاقتصادية الإقليمية والدولية، ويسبّب مشكلات مالية واقتصادية، ويؤدي أيضاً إلى إبراز مشكلات منها:-

- تقليص مُعدّلات التنمية، والحدّ من الاستثمارات المباشرة.
- إنكماش موارد الدولة وإساءة استخدامها.
- ينقص من الفاعلية الاقتصادية ومن عدالة توزيع الثروة والدخل القومي.

(١٣) سلمان، تغريد داود (٢٠١٥) الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (أسبابه، أنواعه، ومظاهره، وسبل معالجته)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والمالية، المجلد العاشر، العدد الثالث والثلاثون، العراق، ص ٥١.

(١٤) (حجازي، ٢٠١٠، ص ٣٠) مصدر سبق ذكره.

- يساهم في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة.
- زيادة حجم المديونية الخارجية وعدم إمكانية سداد الدين وذلك لتوجيه الموارد إلى غير وظائفها الأساسية^(١٥).

٢. أثر الفساد على النواحي الاجتماعية والقيمية

يسهم الفساد الإداري بإعادة تشكيل المشهد الاجتماعي ببعديه الإنساني والقيمي؛ إذ إن ظهور الفساد الإداري والمالي في المجتمع واستشرائه واتساع نطاق مجال العناصر الفاسدة وكسبها للمنافع من جراء الممارسات المنحرفة يعمل على تشجيع الأفراد غير الملتزمين بالفساد إلى الميل إزاء هذه الظاهرة في ضوء ما يرونه من المكاسب والمغانم التي تحقق للمفسدين دون رقيب أو حسيب. ممّا يؤدي إلى انتشار القيم غير الأخلاقية والانحلال الخلقي. وتقديم المنفعة الشخصية على شرعية الوسيلة. وهذه هي نقطة الخطر في الفساد وهي النقطة التي يصاب عندها الجهاز القيمي لمجتمع ما بالخلل نتيجة الفساد ويصيب عندها أخلاقيات العمل وقيمه. ممّا يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر لهم الفساد ويجدون له من الذرائع ما يبرر استمراره. ويساعد في نطاق ممارسة ذلك السلوك غير الشرعي بشكل يومي^(١٦).

٣. أثر الفساد على النواحي الإدارية والتنظيمية

يُعَدُّ الجهاز الإداري أول المتأثرين بالفساد الإداري. لأنه مسرح الجريمة. إذ تقوم مظاهر الفساد بالضغط على الجهاز الإداري للخروج بقرارات غير رشيدة وليست في مصلحة الهدف العام للجهاز الإداري. وبالتالي إضعاف كفاءة وفعالية المنظمة. كما يؤدي الفساد الإداري إلى أضعاف قواعد العمل الرسمية ونظمه المعتمدة في الجهاز الإداري المعني والحيلولة دون تحقيقه لأهدافه الرسمية كلياً أو جزئياً وحرف إمكاناته المادية وطاقاته البشرية عن هذه الأهداف وخلق التشويش بدل الانتظام في عمليات اتخاذ القرارات فيه. كذلك من شأن الفساد الإداري أن يضعف دور القيادات وفعاليتها داخل الأجهزة الإدارية^(١٧).

(١٥) الكبيسي. عامر. (٢٠٠٠). الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة. المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية العدد (٢٠) المجلد (١)، مصر ص ٣٢.

(١٦) داود خير الله (٢٠٠٤) الفساد مظاهره العائلية وآليات ضبطها - مجلة المستقبل العربي، المجلد ١٣، العدد ٣٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣٣.

(١٧) (اماني، ٢٠١٠، ص ١٢) مصدر سبق ذكره.

ثانياً - الإطار النظري للبحث العلمي وخصائصه ومجالاته.

١- مفهوم البحث العلمي

يعتمد البحث العلمي على الطريقة العلمية، والطريقة العلمية تعتمد على الأساليب المنظمة الموضوعية في الملاحظة وتسجيل ومقارنة وتحليل وتصنيف الظواهر: من أجل التوصل إلى نتائج موضوعية ودقيقة في الحقل المعرفي مما يحتاج البحث العلمي إلى تخطيط وإستراتيجية واضحة المعالم، وقابلة للتطبيق، وتؤمن بأهمية البحث العلمي في تقدم وتطور الدول والمجتمعات. كما يحتاج إلى إدارات مؤهلة أكاديمياً وقيادياً. والبحث العلمي يقوم به علماء مبدعون في ميادينهم، مدركون أوضاع وطنهم ومجتمعاتهم وحاجاتها. والبحث العلمي باختصار هو الطريق إلى مواكبة العصر في جميع الميادين الاقتصادية والصناعية والزراعية والصحية والسياسية والاجتماعية، والجامعة هي المصدر لذلك. ومما لا شك فيه أن من أهم مقومات البحث العلمي توفر حرية أكاديمية مسؤولة في مقارنة مشكلات المجتمع. كما يحتاج البحث العلمي الرصين للدعم المادي والمعنوي الكافيين. والخدمات الإدارية المساندة. فهذه الشروط تمكنت البحوث العلمية في جامعات الغرب من إدخال تغييرات جذرية على نظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. ما تقدم لا يفيد بعدم وجود صعوبات في عملية البحث العلمي. وهذه الصعوبات باتت تدفع نحو ظهور مؤشرات سلبية بعيداً عن غاية التعليم، بمعنى أن ما يتم بحثه بات لا يلامس الواقع. إن البحث العلمي إضافة إلى دوره في نهوض المجتمع، كذلك يعد من أهم أدوات مكافحة الفساد وكلما ضعف البحث العلمي تراكمت ظاهرة الفساد بمختلف مجالاتها. وإذا لم يرقم البحث بتلك الوظائف، فإنه سيكون مدعاة هو الآخر للفساد. إذا ما تم استغلاله لخدمة أغراض المفسدين^(١٨).

٢- خصائص البحث العلمي وفق الإطار النظري:-

- ١- يعد البحث العلمي عملية منطقية: يأخذ الباحث على عاتقه التقدم في حل المشكلة بحقائق وخطوات متتابعة متناغمة استقرائية واستنتاجية، ولا شك أن الفساد يمثل آفة التنمية ومدعاة لتخلف الأمم، فهو من أهم المشاكل التي تجب على الباحث معالجتها .
- ٢- عملية منظمة تسعى وراء الحقيقة أو إيجاد حلول لحاجة علمية أو اجتماعية مدروسة .
- ٣- عملية واقعية تجريبية: لأن البحث العلمي ينبع من الواقع وينتهي به من حيث ملاحظاته وعمليات تنفيذه وتطبيق نتائجه.
- ٤- عملية موثوقة قابلة للإعادة: من أجل الوصول لنتائج مشابهة للتحقق من موثوقية وصحة نتائج البحث ومن دقة هذه النتائج وعدم نقصها؛ لأن الباحث يعتمد على مصادر رسمية موثوقة يمكن الركون إلى صحتها والتأكد من نتائجها^(١٩).

(١٨) (داود، ٢٠١٤، ص ٢٤) مصدر سبق ذكره.

(١٩) مسعود، سميح (٢٠٠٧) البنك الدولي والفساد، إصدارات المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط .

٣- مجالات البحث العلمي في مجال مكافحة الفساد وفق الإطار النظري:

تتجلى مجالات عمل البحث العلمي في مجال دراسة ظاهرة الفساد من خلال ما يأتي :-

- ١- يعمل الباحث العلمي عمل الرقيب على مؤسسات الدولة وحالات الفساد.
- ٢- يزود البحث العلمي الأجهزة المختصة بالوسائل والتقنيات اللازمة.
- ٣- يعمل البحث العلمي على دراسة وتحليل حالات الفساد وإرجاعها إلى متغيراتها الطبيعية والبشرية.
- ٤- خصص المجتمع والمواطن من خطر الفساد وآلية انتقاله .
- ٥- تسخير التقنيات والآليات الخاصة بالباحثين لحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
- ٦- تعزيز دور الرقابة والمساءلة للسلطات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة.
- ٧- دعم وتفعيل دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة والمفتش العام وديوان الرقابة المالية والإدارية ولجنة النزاهة، وتمكينها من متابعة حالات سوء الإدارة ضمن المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتشخيص التعسف في استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري وغياب الشفافية في الإجراءات بممارسة الوظيفة العامة.
- ٨- التركيز على البعد الأخلاقي وبناء الإنسان وتوعيته لمحاربة الفساد .
- ٩- الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من خلال تحقيق مفهوم التنمية المستدامة ^(٢٠).

ثالثاً- الدراسات السابقة :

١- دراسة الأعرجي (٢٠٠٦) بعنوان (معرفة دور الجامعة البحثي إزاء الفساد الإداري)

هدفت إلى معرفة دور الجامعة البحثي إزاء الفساد الإداري اللاخطي من خلال التحري عن مدى فاعلية المناهج المعتمدة في البحوث الجامعية العربية، حيث قامت الدراسة على مقارنة فاعلية البحوث الجامعية العربية إزاء ظاهرة الفساد الإداري بالبحوث الجامعية ببعض الدول المتقدمة وأظهرت النتائج ميل ظواهر الفساد الإداري في الدول العربية إلى الحركة اللاخطية، في حين إن المناهج المعتمدة في البحوث الجامعية العربية ذات ميل إلى الحركة الخطية، كما أشارت إلى محدودية الدقة في عمليات التشخيص والعلاج لظواهر الفساد الإداري، وأوصت بضرورة إعادة النظر في مناهج التعامل مع ظواهر الفساد الإداري بأجاء خطي كما تتطلبه طبيعة التغيرات والتحولات الجارية ^(٢١).

(٢٠) (الكبيسي، ٢٠٠٠، ص٣٧)، مصدر سبق ذكره.

(٢١) (محي، مهدي عطية و حسين، جاسم محمد (٢٠١٥) استراتيجيات البحث العلمي لمكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي دراسة استطلاعية لأراء عينة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام . مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد ١٣٨ العدد ٣٠٨، جامعة بابل، ص ٢٠.

٢- دراسة الجبوري (٢٠١١) بعنوان (الفساد الإداري والمالي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق) تهدف الدراسة الحالية إلى توضيح ظاهرة الفساد، كما تهدف إلى تحديد أنواع الفساد وأشكاله ومداخلاته، تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم ومظاهر وأسباب الفساد الإداري والمالي، فيما تناول المبحث الثاني ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق والآثار الاقتصادية لتلك الظاهرة عليه، وتناول المبحث الثالث مؤشرات الفساد الإداري والمالي للعراق، أما أهم الأساليب التي تحاول أن تعالج هذه المشكلة فقد تناولها المبحث الرابع، كما توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات واقتراح مجموعة من التوصيات التي نراها ضرورية لمعالجة هذه الظاهرة.

٣- دراسة موحي وحسين (٢٠١٤) بعنوان (استراتيجيات البحث العلمي لمكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي .. دراسة استطلاعية لآراء عيّنة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المفتش العام)

يسعى الباحثان لتحقيق هدف رئيس للبحث هو تحديد الاستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد الإداري والمالي وتحديد دورها في أداء المنظمة. ويمكن تحديد مشكلة البحث في تحديد دور الاستراتيجيات الحديثة لمكافحة الفساد الإداري والمالي في الأداء. وركزت الدراسة على متغيرين، هما: استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي والأداء المنظمي. ويمكن الاستفادة من مثل هذا البحث من خلال ما سيوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة الفساد الإداري في الدراسات الأكاديمية، واستند البحث على فرضية رئيسية تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين استراتيجيات مكافحة الفساد الإداري والمالي وأداء المنظمة، وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها العمل على تطوير استراتيجيات مناسبة يمكن أن تحد وتقصي على أشكال الفساد الإداري والمالي، وبالتالي تعزيز الأداء، وعلى ضوء ذلك تمت صياغة عدد من التوصيات، منها: زيادة الوعي لدى الموظفين عن الجوانب الخطيرة لهذه الظاهرة، والعمل على تفعيل الدور الرقابي بأشكاله كافة: للحد من هذه الظاهرة^{٢٢}.

(٢٢) (الشهلول، ٢٠١٦، ص ٣١)، مصدر سبق ذكره.

الفصل الثالث

إجراءات البحث

منهج البحث:

استخدم المنهج الوصفي التحليلي بعدّه أنسب المناهج التي تتلاءم وأهداف البحث الحالي.

مجتمع البحث:

تمثل مجتمع البحث بأساتذة الجامعات وبأحاثين مُختصّين ومُوظّفي مكاتب هيئة النزاهة، وموظّفين في بعض مكاتب المفتش العام، وموظّفين في دوائر حكوميّة، ومُنظّمات مُجتمع مدنيّ مُختصّة بالنزاهة والشفافية.

عينّة البحث

بلغ عدد أفراد عينّة البحث الحاليّ (١٠٠) فرد، والجدول (١) أدناه يوضح ذلك.

جدول (١)

يوضح عينّة البحث

عدد الأفراد	المؤسسة التي ينتمي لها أفراد العينة
٢٠	أساتذة جامعات وباحثون
٢٠	موظفو مكتب المفتش العام
٢٠	موظفو مكاتب هيئة النزاهة
٢٠	موظفو دوائر حكوميّة
٢٠	أعضاء من منظمات مجتمع مدنيّ
١٠٠	المجموع

خطوات بناء أداة البحث (الاستبانة)

لتحقيق أهداف البحث الحالي ولعدم حصول الباحث على أداة مناسبة، وبعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة، وكذلك الاطلاع على تقارير هيئة النزاهة السنوية، والإطلاع على المؤتمرات التي تقيمها الجامعات والمراكز البحثية المختصة بالنزاهة ومكافحة الفساد، التي كان آخرها مؤتمر جامعة البصرة مركز دراسات البصرة والخليج العربي المنعقد في يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٨-٢٠٢٨ التي أكدت إحدى مخرجاته عن ضعف البحث العلمي في مكافحة الفساد، وقد أجرى الباحث كذلك دراسة استطلاعية ميدانية لعدد من الأفراد الذين ينتمون لمؤسسات بحثية ومكاتب النزاهة ومنظمات المجتمع المدني، إذ تم توجيه استبانة مفتوحة تحتوي على أسئلة أبرز المعوقات التي تواجه الدراسات التي تهتم بالنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وتحليل إجابات عينة الدراسة الاستطلاعية التي ساهمت أيضاً في بناء أداة البحث الحالي، من خلال الخطوات السابقة التي تم استعراضها قام بها الباحث، قام الباحث ببناء أداة البحث الحالي:-

(استبانة المعوقات التي تواجه البحوث العلمية التي تهتم بدراسة ظاهرة الفساد) وتكونت الاستبانة من أربعة مجالات، هي: (معوقات أكاديمية معرفية، ومعوقات إدارية لوجستية، ومعوقات اجتماعية اقتصادية، ومعوقات أمنية) وكل مجال يتكون من (٧) فقرات، لذا تكونت الاستبانة من (٢٨) فقرة، وأمام كل فقرة ثلاثة بدائل (دائماً - أحياناً - أبداً) ولكل بديل وزن يمثل درجة، وهي (٣،٢،١) للفقرات الإيجابية، والعكس للفقرات السلبية وكانت أعلى درجة للمقياس (١٠٤) وأقل درجة (٢٨)، وأما الوسط الفرضي فيبلغ (٥٦).

صدق الأداة (الصدق الظاهري للاستبانة)

الصدق هو الخاصية السابكومترية التي تكشف عن مدى تأدية المقياس للغرض الذي أعده من أجله، وهو دليل على قياس الفقرات لما يفترض أن تقيسه؛ ولأجل التحقق من صدق أداة البحث قام الباحث باستخراج الصدق الظاهري الذي يُعد من مستلزمات بناء المقياس، وذلك بعرض فقرات مقياس معوقات البحث العلمي لمكافحة الفساد على المحكمين والمتخصصين في مجال مكافحة الفساد، وفي ضوء حكمهم للفقرات تم الإبقاء على الفقرات التي حصلت نسبة (٨٠٪) فأعلى، وهي تمثل نسبة قبول، وبذلك فكانت جميع الفقرات قد حازت على هذه النسبة مع إجراء بعض التعديل لبعض الفقرات حسب توجيهات المحكمين، مع الحفاظ على المعنى العام للفقرة والمقياس ككل.

تحليل فقرات القياس إحصائياً

❖ القوة التمييزية:

حساب القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات المقياس: تم إجراء الخطوات الآتية: تطبيق المقياس على عينة التحليل ثم تحديد الدرجة الكلية لكل استمارة.

١. ترتيب الاستمارات تنازلياً بحسب درجاتها الكلية من أعلى درجة إلى أوطأ درجة.
٢. تعيين (٢٧٪) من الاستمارات الحاصلة على أعلى الدرجات في المقياس (٢٧٪) من الاستمارات

الحاصلة على أدنى الدرجات، ومُثلان مجموعتين بأكبر حجمٍ وأقصى تمايزٍ مُمكنٍ. وبلغ عدد الاستثمارات في كلِّ مجموعةٍ (٢٧) استثماراً، وعليه فإنَّ عدد الاستثمارات التي خضعت للتحليل يكون (٥٤) استثماراً.

٣. استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لدرجات المفحوصين لكلِّ مجموعةٍ عن كلِّ فقرةٍ من فقرات المقياس. ثمَّ طُبِّق الاختبار التائي لعينتين مُستقلَّتين لاختبار الفروق بين درجات المجموعة العليا والمجموعة الدنيا في كلِّ فقرةٍ عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وبدرجة حرية (٩٨) وقد تبين جميع الفقرات مُيزة وجدول (٢) يبيِّن ذلك:

جدول (٢) القوة التمييزية للفقرات

القيمة التائية المحسوبة	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		ت
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
٥,٢٢١	٠,٦١٣	٢,٢٢٠	٠,٥٥٥	٢,٥٥٣	١
٣,٥٢٥	٠,٦٩٧٠	٢,٢٠٢٤	٠,٦٦٤	٢,٤٦٤	٢
٤,٩٢٥	٠,٧٢٥	٢,٠٢٣	٠,٥٩٧	٢,٣٨١	٣
٥,٦٥٠	٠,٧٨١	٢,٠٥٧	٠,٧٢٨	٢,٠٥٣	٤
٧,٥٥٤	٠,٨٠٤	١,٨٩٢	٠,٦٣٧	٢,٤٧٠	٥
٢,١٦٨	٠,٨١٥	٢,١٠٧	٠,٧٠١	٢,٢٨٥	٦
٦,٥٣٦	٠,٨٢٤	٢,١١٩	٠,٦١٣	٢,٦٤٢	٧
٧,٢٣٩	٠,٧٧٣	٢,١٥٤	٠,٥٤٨	٢,٦٨٤	٨
٨,٥٣٦	٠,٨٢٣	٢,٠٧١	٠,٥٧٣	٢,٧٢٣	٩

٨,٢٣٧	٠,٧٦١	١,٩٨٢	٠,٥٩١	٢,٥٩٥	١٠
٦,٦٤٣	٠,٦٨٧	١,٩٨٢	٠,٦٠٧	٢,٤٥٢	١١
٧,١٤١	٠,٧٧٣	٢,٢٣٢	٠,٥٥٢	٢,٧٥٦	١٢
٧,٣٦٠	٠,٧٥٤	١,٩٨٢	٠,٦١٨	٢,٥٣٥	١٣
٩,٥١٩	٠,٧٥٦	٢,٠٨٩	٠,٤٨٦	٢,٧٥٠	١٤
٧,٢٠٠	٠,٧٢٠	٢,١٧٨	٠,٥٣٩	٢,٦٧٨	١٥
٥,٧٨٣	٠,٧٥٤	٢,٠٠٦	٠,٦١٦	٢,٤٤٠	١٦
٦,٦٧٦	٠,٧٥٣	٢,٠٨٣	٠,٥٧٤	٢,٥٧١	١٧
٤,٤٧١	٠,٧٤٩	١,٩٦٤	٠,٧٦٣	٢,٣٣٣	١٨
٥,٠٧١	٠,٧٤٩	١,٩٦٣	٠,٦٣٦	٢,٣٣٩	١٩
٧,٢٤٧	٠,٧٣٩	٢,١٨٤	٠,٥٠٣	٢,٦٨٤	٢٠
٨,٨٦١	٠,٧٢٨	٢,١٥٤	٠,٤٩٢	٢,٧٦١	٢١
٦,٨٨٢	٠,٧٧٣	٢,١٥٤	٠,٥٥٦	٢,٦٦٠	٢٢
٢,١٦٨	٠,٨١٥	٢,١٠٧	٠,٧٠١	٢,٢٨٥	٢٣
٧,٥٥٤	٠,٨٠٤	١,٨٩٢	٠,٤٨٦	٢,٧٥٠	٢٤
٥,٧٨٣	٠,٧٥٤	٢,٠٠٦	٠,٦١٦	٢,٤٤٠	٢٥
٤,٤٧١	٠,٧٤٩	١,٩٦٤	٠,٦٣٦	٢,٣٣٩	٢٦
٧,١٤١	٠,٧٧٣	٢,٢٣٢	٠,٥٥٢	٢,٧٥٦	٢٧
٣,٥٢٥	٠,٦٩٧٠	٢,٢٣٢	٠,٥٥٢	٢,٧٥٦	٢٨

ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس:

يُقصدُ بها معامل الارتباط بين الأداء على كل فقرة والأداء على الاختبار بأكمله، إذ إنّ من ميزات هذا الأسلوب أن يُقدّم مقياساً مُتجانساً في فقراته، إذ إنّ الفقرة التي ترتبط ارتباطاً ضعيفاً جداً مع الحكم (المقياس) تُعدّ غالباً فقرةً تقيس سمة تختلف عن تلك السمة التي تقيسها فقرات المقياس الأخرى، إذ يجب استبعادها. بمعنى أنّ الفقرة تقيس المفهوم الذي يقيسه المقياس بصفةٍ عامّةٍ، وتوفّر أحد مؤشرات صدق البناء؛ لذا تُعدّ هذه الطريقة من أكثر الطرائق استعمالاً في تحليل فقرات الاختبارات والمقاييس.

ولحساب معامل الارتباط بين درجة كلّ فقرة من فقرات القيم الاجتماعية والدرجة الكلية للمقياس؛ استعمل الباحث معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)، وقد تبين أنّ معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية جميعها ذات دلالةٍ إحصائيةٍ عند مستوى (٠,٠٥)؛ لأنّ جميع معاملات الارتباط أعلى من القيمة الجدولية البالغة (٠,٠٨٨) وبدرجة حرية (٩٩) والجدول (٣) يوضح ذلك.

جدول (٣)

معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس

معامل الارتباط	تسلسل الفقرة	معامل الارتباط	تسلسل الفقرة
٠,٣٠٨	١٥	٠,٢٢٦	١
٠,٣٩٦	١٦	٠,١٥٤	٢
٠,٢٨٨	١٧	٠,٢٠٥	٣
٠,١٤٥	١٨	٠,٠٤٧	٤
٠,١٥٥	١٩	٠,٢٧٠	٥
٠,٠٨٨	٢٠	٠,١٤٢	٦
٠,٣١٩	٢١	٠,٢٨٢	٧
٠,٢٦٣	٢٢	٠,٢٩٥	٨
٠,٢٨٢	٢٣	٠,٣٢٣	٩

١٠	٠,٣٦٤	٢٤	٠,٢٥٤
١١	٠,٣٠٥	٢٥	٠,٣٢١
١٢	٠,٢٩١	٢٦	٠,١١٦
١٣	٠,١٦٧	٢٧	٠,١٨٩
١٤	٠,٣١٥	٢٨	٠,١٤٥

مؤشرات الثبات

يُقصدُ بالثبات الدقة في أداء الأفراد والاستقرار في النتائج عبر الزمن (ملحم، ٢٠٠٠: ٢٥٢). وعدم تأثر نتائج الاختبار بصورة جوهرية بذاتية المفحوص، أو إنَّ الاختبار فيما لو كُرِّرَ على المجموعة نفسها بعد مُدَّةٍ زمنيَّةٍ نحصل على النتائج نفسها أو مقاربة. وقد تمَّ استخراج قيمة معامل الثبات الفا-كرونباخ Cronbaach Alfa Method، فكانت قيمة معامل ثبات المقياس (٠,٨١) وكذلك تمَّ استخراج الثبات بطريقة إعادة الاختبار وللعيَّنة نفسها بعد مُدَّةٍ زمنيَّةٍ بلغت (١٥) يوماً فكانت قيمة الثبات (٠,٨٤).

الوسائل الإحصائية

استخدم الباحث برنامج (spss) لتحليل الفقرات واستخراج النتائج.

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها

سوف يتم عرض النتائج على وفق الأهداف التي تم وضعها:-

أولاً- بناء استبانة تمثل أداة لتشخيص أسباب المَعوّقات التي تواجه البحوث العلمية المَهتمة في مكافحة الفساد.

وقد حَقّق ذلك الهدف من خلال توضيح خطوات بناء الاستبانة وتحليلها في موضوع إجراءات البحث الذي تمّ عرضه مُسبقاً.

ثانياً- الكشف عن مستوى المَعوّقات التي تواجه البحوث العلمية المَهتمة في مكافحة الفساد. وبعد تحليل استجابات الأفراد على الاستبانة، أظهر التحليل الإحصائي للبيانات أن المتوسط الحسابي لمستوى المَعوّقات التي تواجه البحث العلمي هو (٩٢,٧) وبانحراف معياري قدره (٤,٥) أما المتوسط الفرضي فقد بلغ (٥٦) ولمعرفة الفرق بينهما تمّ استخدام الاختبار التائي لعينة واحدة وعند مقارنة القيمة التائية المحسوبة البالغة (٤,٢) مع القيمة الجدولية البالغة (٣,٩٨) عند مستوى دلالة (٠,٠٥) أظهر أن الفرق دال إحصائياً كما في الجدول (٤) .

جدول (٤)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيمة التائية لعينة واحدة

العينة	المتوسط لحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
١٠٠	٥٠,٧	٤,٥	٥٦	٤,٢	٣,٩٨	٠,٠٥

توضح المؤشرات الإحصائية في الجدول (٤) أن مستوى المَعوّقات التي تمّ قياسها ذات تأثير واضح على مستوى إنجاز البحوث العلمية التي تختص في مجال مكافحة الفساد وتعزيز مفاهيم النزاهة والشفافية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة الأعرجي (٢٠٠٦). إن هذا الضعف المعرفي في دراسة ظاهرة الفساد وتشخيصها بطريقة علمية أدّى إلى غياب الحلول العلمية التطبيقية التي تحدّث عن ظاهرة الفساد وأسبابها. وتوضح الإحصائيات من خلال مقارنة الأوساط الحسابية مع الوسط الفرضي أن هناك عدة مَعوّقات قد اجتمعت مع بعضها وتسببت في حصول حالة من الركود المعرفي في هذا المجال المهم الذي يتضمّن حقولاً مهمّة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والمالية والعلمية التي تمسّ مصلحة المواطن والبلد .

ثالثاً- إيجاد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لكلِّ مُعَوَّقٍ من تلك المَعَوِّقات من خلال استخراج الوسط الحسابي والنسبة المئوية لكلِّ مُعَوَّقٍ من المَعَوِّقات التي تمَّ تحديدها. ولغرض تحقيق الهدف الثالث: استخدم الباحث الوسط المرجح، والوسط الحسابي، والنسبة المئوية لتحديد المَعَوِّقات التي تواجه البحث العلمي. إذ تعد الفقرة الوسط المرجح للعبارة (٢,٥) فما دون. فإن تلك الفقرة تُعدُّ مُعَوِّقاً وقد رتبت الفقرات تنازلياً حسب قيمة الأوساط المرجحة. وكما موضح في الجدول (٥).

جدول (٥)
معوقات البحث العلمي مرتب تنازلياً

ت	الفقرات	الوسط لمرجح	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
١	انفصال البحث العلمي عن المجال التطبيقي في مجال مكافحة الفساد	٣,٩	٣,٦٥	٩٧,٦٦
٢	غياب مفهوم التنمية المستدامة للبحث العلمي في مجال مكافحة الفساد	٣,٨٩	٣,٦٣	٩٥,٦٦
٣	عدم توفر بيئة جاذبة للبحث العلمي	٢,٨٥	٣,٦٠	٩٥
٤	عدم الاهتمام عند كتابة البحوث بمعالجة بالمشكلات الواقعية، بل لخدمة المصالح الشخصية	٢,٨٢	٣,٥٨	٩٢,٣٣
٥	سوء إدارة البحوث العلمية في مجال مكافحة الفساد	٢,٨٠	٣,٥٥	٩٢
٦	ضعف الدقة والموضوعية في تحكيم البحوث المختصة في مكافحة الفساد	٢,٧٨	٣,٥١	٩١,٣٣

٧	عدم تطبيق نتائج البحوث والتوصيات في مجال مكافحة الفساد	٢,٧٧	٣,٤٧	٩٠,٣٣
٨	التكرار في المواضيع التي تطرح لدراسة ضمن هذا المجال	٢,٧٤	٣,٤٣	٨٩,٣٣
٩	قلة المجالات العلميّة المحكّمة في مجال مكافحة الفساد والشفافية	٢,٧٣	٣,٤١	٨٨,٣٣
١٠	ندرة التعاون مع الباحثين في هذا المجال سواء من المؤسسات أو الأفراد	٢,٧٢	٣,٤٠	٨٦,٦٦
١١	عدم الاهتمام بالبحوث التي يقدّمها الباحثون وإهمال نتائجه التي تتوصّل إليها	٢,٧٠	٣,٣٨	٨٥
١٢	المخاطر التي تقع على الباحث من خلال بحثه عن المعلومات التي تخصّ الفساد والفاستدين	٢,٦٨	٣,٣٥	٨٢,٦٦
١٣	عدم وجود قاعدة بياناتٍ خاصّةٍ وحديثَةٍ في مجال بحوث مكافحة الفساد	٢,٦٥	٣,٣٢	٨٠,٦٦
١٤	عدم وجود خلفية وتراكم بحثي في مجال مكافحة الفساد	٢,٦٣	٣,٣٠	٧٩,٣٣
١٥	قلة المراكز البحثيّة التخصّصية في هذا المجال	٢,٤٥	٣,٢٦	٧٧
١٦	الافتقار إلى المصادر والمراجع العلميّة	٢,٣٨	٣,١٩	٧٥,٦٦

١٧	صعوبة الوصول للمناطق التي تمثل مجتمع الدراسة	٢,٣٠	٣,١٧	٧٥
١٨	ضعف القدرات والمهارات المعرفية لدى بعض الباحثين	٢,٢٥	٣,١٠	٧٥
١٩	ضعف ثقافة مكافحة الفساد في المجتمع	٢,١٩	٣,٠٥	٧٤,٣٣
٢٠	عدم وجود نظام الفرق البحثية في مجال مكافحة الفساد	٢,٠٠	٣,٠٠	٧٣,٣٣
٢١	ضعف التمويل الخاص بالأبحاث العلمية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد	١,٩٥	٢,٩١	٧٢
٢٢	الافتقار للوسائل والطرق والأساليب الصحيحة التي تساعد على تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها	١,٨٠	٢,٨٥	٧٠,٦٦
٢٣	عدم تسويق النشاط البحثي والترويج للبحوث في هذا المجال	١,٧٦	٢,٧٩	٦٩,٣٣
٢٤	عدم وجود خطة وهيكلية علمية وإستراتيجية واضحة لبحوث مكافحة الفساد والشفافية	١,٦٩	٢,٧٠	٦٨,٣٣
٢٥	سفر الباحثين المتخصصين خارج البلد: بسبب التهديدات التي تلقوها من بعض الفاسدين	١,٦٥	٢,٦٥	٦٧

٢٦	عدم الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة الفساد بما تقدمه في مجال البحث العلمي لمكافحة الفساد	١,١٠	٣,١٣	١١
٢٧	صعوبة العمل الميداني في مثل هكذا بحوث	١,٥٦	٢,١٠	١٥
٢٨	ضعف الشعور بالمسؤولية تجاه العمل البحثي	١,٥١	٢,٥٨	١٤

ومن خلال الجدول (٥) تمَّ تحديدُ المعوّقات وفق المؤشّرات الإحصائية التي تمَّ استخراجها بالوسط الحسابي والنسبة المئوية والوسط المرجّح ورُتبت تنازلياً، فكانت الأوساط المرجّحة محصورةً بين (٣,٩) بعدّه أعلى وسطاً مرجحاً وبين (١,٥١) أقل وسطاً مرجحاً. وتعدّ هذه المؤشّرات الإحصائية لفقرات الاستبانة؛ لذا رُتبت ترتيباً من الأعلى إلى الأدنى أي أن الفقرات التي تحمل وسطاً مرجحاً عالياً ووسطاً حسابياً ووزناً مئوياً لا تُعدّ معوقاً عند درجة قطع معينة هي (٢) للوسط المرجح أي أن الفقرات التي تحصل على وسط مرجح أقل من (٢) هي معوّقة.

رابعاً- تحديد أبرز المعوّقات التي تُسبب عرقلة إنجاز البحوث العلمية التي تهتم بدراسة مشكلة الفساد.

وقد استخراج الباحث الفقرات التي حصلت على وسط مرجح مقداره (٢) فما دون، وعدّها من أشدّ المعوّقات التي تواجه البحث العلمي في مجال مكافحة الفساد من خلال التحليل الإحصائي لإجابات أفراد العينة. وجدول (٦) يوضح ذلك :-

جدول (٦)

الفقرات التي تمثل المعوقات الأكثر تأثيراً على البحث العلمي

ت	الفقرات	الوسط لمرجح	الوسط الحسابي	النسبة المئوية
١	ضعف التمويل الخاص بالأبحاث العلمية التي تعمل في مجال مكافحة الفساد	١,٩٥	٢,٩١	٧٢
٢	الافتقار الوسائل والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد على تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها وتبويبها	١,٨٠	٢,٨٥	٧٠,٦٦
٣	عدم تسويق النشاط البحثي والترويج للبحوث في هذا المجال	١,٧٦	٢,٧٩	٦٩,٣٣
٤	عدم وجود خطة وهيكلية علمية وإستراتيجية واضحة لبحوث مكافحة الفساد والشفافية	١,٦٩	٢,٧٠	٦٨,٣٣
٥	سفر الباحثين المتخصصين خارج البلد: بسبب التهديدات الأمنية والمجتمعية	١,٦٥	٢,٦٥	٦٧
٦	عدم الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة الفساد بما تقدّمه في مجال البحث العلمي	١,٦٠	٣,٦٣	٦٦
٧	صعوبة العمل الميداني	١,٥٦	٢,٦٠	٦٥
٨	عدم الشعور بالمسؤولية والإحساس بالدافعية اتجاه العمل البحثي من الكثير من الباحثين	١,٥١	٢,٥٨	٦٤

ومن خلال الجدول (٥) تمَّ تحديد المَعوِّفات وفق المؤشرات الإحصائية التي تمَّ استخراجها بالوسط الحسابي والنسبة المئوية والوسط المرجح ورُبِّت تنازلياً. فكانت الأوساط المرجحة محصورةً بين (١,٩٥) بعده أعلى وسط مرجح وبين (١,٥١) أقل وسط مرجح.

فقد بلغ الوسط الفرضي للفقرة الأولى (ضعف الافتقار للوسائل والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد على جميع المعلومات والبيانات وخليتها وتبويبها) (١,٩٥) والتي توضح قلة الدعم المادي للبحوث التي يُوفَّر لها الدعم المالي الأساليب الحديثة للبحث وتوفر الخبرات وإجراء الزيارات العلمية للاستفادة من التجارب الناجحة للدول. وكلما قلَّ الدعم المادي ساهم ذلك في إنتاج بحوث لا ترتقي للمستوى العلمي المطلوب الذي يشخص المشكلة ويحللها ويعد الدعم المادي ذا أهمية؛ لأنه يوفر أدوات القياس والتشخيص والتحليل والتجريب.

وبلغ الوسط الفرضي للفقرة الثاني (الافتقار للوسائل والأساليب والتقنيات التي تساعد على جميع المعلومات والبيانات وخليتها وتبويبها) (١,٨٠) والتي تشير إلى ضعف الوسائل المستخدمة في جمع البيانات والأساليب في تحليل تلك البيانات وتصنيفها وفق المشكلات ومصادر المشكلة وإهمال المكررة منها كمقياس مقنن وبرامج إلكترونية تدعم البحث العلمي والتشتت في تبويب تلك البيانات؛ ممَّا تسبَّب في ضعف السلامة العلمية لتعميق النتائج واعتمادها.

أمَّا الوسط الفرضي للفقرة الثالثة (عدم تسويق النشاط البحثي والترويج للبحوث في هذا المجال) (١,٧٦) والتي تشير إلى ضعف النشاط التسويقي للبحث العلمي في مجال مكافحة الفساد سواء في المؤتمرات العلمية والندوات أو التقارير السنوية؛ لأنَّ التسويق للنشاطات البحثية يساهم في نشر ثقافة البحث في مجال مكافحة الفساد وتحفيز الباحثين واستثمار منصات الترويج والإعلان المقروءة والمكتوبة. ممَّا يتيح انتشار فكرة البحث وتبادل المعلومة ممَّا تساهم في تنمية البحث في هذا المجال.

والوسط الفرضي للفقرة الرابعة (عدم وجود خطة وهيكلية علمية وإستراتيجية واضحة لبحوث مكافحة الفساد والشفافية) (١,٦٩) والتي تشير إلى عدم وجود نظام علمي واضح وفق هيكلية عمل متسلسلة مترابطة للبحوث التي تهتمُّ بمكافحة الفساد. ونرى أنَّ هناك العديد من الجهات تدعو للعمل لمكافحة الفساد وتطرح أفكاراً بحثية. ولكن مشتتة ومتباعدة للمؤسسات منها البحثية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني. مثل هكذا آلية تفقد الإستراتيجية الخاصة في العمل ممَّا جعل عملية التكامل ووضع الأهداف غير مُكتملة وغير هادفة؛ ممَّا يحتاج إلى تناسق في وضع الهيكلية الخاصة.

والوسط الفرضي للفقرة الخامسة (سفر الخبراء والباحثين المتخصصين خارج البلد: بسبب التهديدات الأمنية والمجتمعية) (١,٦٥) والتي تشير إلى ذهاب الكثير من الخبراء والباحثين المتخصصين أصحاب العمق المعرفي في مجال البحث العلمي لمكافحة الفساد والشفافية خارج البلد؛ ممَّا تسبَّب سفرهم في فراغ معرفي في مجال تخصصهم ما أصبح ذلك مُعوقاً أمام إنجاز بحوث تخصصية في هذا المجال.

وإن الوسط الفرضي للفقرة السادسة (عدم الاستفادة من التجارب العالمية في مكافحة الفساد بما تُقدِّمه في مجال البحث العلمي لمكافحة الفساد) (١,٦٠) والتي تشير إلى عدم الاستفادة من تجارب دول أخرى قد خاضت تجارب طويلة وفق أسس علمية وبحثية أدت إلى نتائج ناجحة، لكن عدم نقل التجربة وتطويرها واستثمارها مع ضعف الخبرة وعدم وجود المهارة ما أدى إلى تراكم المشكلة مع عدم وجود بؤادٍ عملية ميدانية محلية، فأصبحت مَعوفاً ذا تأثير كبير أمام عجلة البحث العلمي.

أما الوسط الفرضي للفقرة السابعة (صعوبة العمل الميداني) (١,٥٦) والتي تشير إلى أن العمل في مجال البحث في مجال الفساد فيه الكثير من المخاطر سواء الأمنية أو المكانية أو الاجتماعية والوصول للبيئة وتوفير البيانات والمخاطر التي تواجه الباحث من قبل الجهات المستفيدة من الفساد؛ ما تسبب بعدم إكمال البحث أو الخوض في مثل هكذا بحوث من باحثين آخرين .

وقد بلغ الوسط الفرضي للفقرة السابعة (ضعف الشعور بالمسؤولية اتجاه العمل البحثي) (١,٥١) والتي تشير إلى ضعف العمل البحثي والإقبال عليه من قبل الباحثين؛ بسبب عدم وجود الحافز المادي، وضعف ثقافة النزاهة، وشفافية وانتشار الفساد بمختلف مجالاته في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؛ ما يشعر الباحثين بالإحباط وعدم الفائدة ما يُقدِّمونه من أعمال بحثية، ما تسبب لهم بعائق نفسي، وثقافي، وضعف في مستوى دافعية الإنجاز نحو البحوث في مجال مكافحة الفساد، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية.

التوصيات: هي معالجات إجرائية تمّ تشخيصها في ضوء نتائج المشكلة التي تمّت دراستها وقياسها وتحليل نتائجها؛ لذا يُوصي الباحث بما يأتي:-

١- التأكيد على دور البحث العلميّ بعدّه وسيلةً للبحث والتشخيص والتحليل وإيجاد الحلول العلميّة المناسبة.

٢- الاستفادة من التجارب الدوليّة في مجال مكافحة الفساد من خلال البحث العلميّ، وما تستخدم به من تقنيات ووسائل فعّالة.

٣- تأليف فرق بحثيّة من مُختلف المؤسّسات لعقد مؤتمراتٍ وندواتٍ تخصّصيّةٍ ضمن فرقٍ بحثيّةٍ ميدانيّةٍ.

المقترحات: هي صعوباتٍ بحثيّةٍ شخّصها الباحث أثناء إجازته للبحث الحالي، فتتمّ تقديمها كمشروعٍ دراسيّةٍ مستقبليّةٍ لاحقةٍ للباحثين، وهي على درجةٍ من الارتباط المُعيّن بنتائج الدراسة الحاليّة؛ لذا اقترح الباحث ما يأتي :-

١- إجراء دراسةٍ بعنوان (ثقافة النزاهة بين الواقع والطموح).

٢- إجراء دراسةٍ بعنوان (توظيف تقنيات التكنولوجيا في مكافحة الفساد).

٣- إجراء دراسةٍ بعنوان (أثر تطبيق معايير الشفافية في تحقيق الرقابة الذاتيّة).

المصادر

- ١- أماني، غانم (٢٠١٠) الجهود الدوليّة لمكافحة الفساد، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر.
- ٢- الجرواني، نادية عبد الجواد، (٢٠١٢) . تصور تخطيطي مقترح لتفعيل تطبيق الشفافية في المؤسسات التعليميّة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعيّة والعلوم الإنسانيّة، جامعة حلوان، المجلد ١، العدد ٣٣، مصر.
- ٣- الحارثي، فهد العرابي (٢٠٠٩) البحث العلمي والتنمية، ط ١، إصدارات مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام، الرياض.
- ٤- حجازي، المرسي السيّد (٢٠١٠): التكاليف الاجتماعيّة للفساد، دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان.
- ٥- داود خير الله (٢٠٠٤) الفساد .. مظاهره العالميّة وآليات ضبطها- مجلة المستقبل العربي، المجلد ١٣، العدد ٣٠٩، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت.
- ٦- الزبدي، حسين عليوي (٢٠١٤) دور البحث العلمي في حماية النزاهة ومكافحة الفساد، كلية التربية، جامعة ذي قار.
- ٧- سلمان، تغريد داود (٢٠١٥) الفساد الإداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي أسبابه، أنواعه، مظاهره، وسبل معالجته، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والماليّة، المجلد العاشر، العدد الثالث والثلاثون، العراق.
- ٨- الشهلوب، هيفاء بنت عبد الرحمن والخمشي، سارة بنت صالح (٢٠١٦) مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشّرات التخطيطيّة، مركز أبحاث كليّة الخدمة الاجتماعيّة، عمادة البحث العلم، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جدة.
- ٩- العطية، مروان (٢٠١٢) معجم جامع المعاني، الط ١، دار ايوان للنشر والتوزيع، دير الزور، سوريا.
- ١٠- علي، يحيى منصور (٢٠١٣) رؤية تربويّة لتطوير دور الجامعات اليمنيّة في مكافحة ظاهرة الفساد، مجلة جامعة الناصر اليمنيّة، العدد الأول يناير- يونيو.
- ١١- الكبسي، عامر (٢٠٠٠)، الفساد الإداري: رؤية منهجيّة للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلد العربيّة للإدارة، المنظمة العربيّة للتنمية الإداريّة العدد (٢٠) المجلد (١)، مصر .
- ١٢- محمد، عبد الغني حسن (٢٠١١) مهارات مقاومة ومواجهة الفساد ومعوقاته، مركز تطوير الأداء والتنمية، القاهرة.
- ١٣- محي، مهدي عطية وحسين، جاسم محمد (٢٠١٥) استراتيجيات البحث العلمي لمكافحة الفساد الإداري والمالي ودورها في تعزيز الأداء المنظمي دراسة استطلاعيّة لآراء عيّنة من الأكاديميين والمسؤولين في مكاتب المُفتش العامّ، مجلة كليّة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصاديّة والإداريّة والماليّة، المجلد ١٣٨ العدد ٣٠٨، جامعة بابل.

- ١٤- مسعود. سميح (٢٠٠٧) البنك الدولي والفساد، إصدارات المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، تورنتو.
- ١٥- منظمة الشفافية الدولية (٢٠٠٧) ، تقرير الفساد العالمي ، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، برلين.
- ١٦- الوائلي، ياسر خالد بركات (٢٠٠٧) الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه، دار مصر العربية للنشر: القاهرة

ملحق (١)

يروم الباحث القيام بدراسةٍ تستهدف تعرّف المُعَوِّقات التي تواجه البحث العلميّ في مجال مكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة والشفافية .

ونظراً لما تتمتعون به من خبرةٍ، ولما لآرائكم السديدة من تأثير في إنضاج وتطوير البحث؛ يُرجى الإجابة عن السؤال الآتي بوضع علامة ✓ في المكان الذي تجيب فيه:
س/هل هناك مُعَوِّقات أو مشكلات ترونها تتسبّب في عرقلة إنجاز البحوث.

☐

لا

☐

نعم

س/إذا كان جوابك نعم فما هي تلك المُعَوِّقات؟ اذكرها بشكل نقاطٍ .

- ١
- ٢
- ٣
- ٤

ملحق (٢)

أسماء المحكمين

الاسم	مكان العمل
أ.د سالم نور صادق	جامعة ديالى
أ.د ليث كريم حمد	جامعة ديالى
أ.د هيثم أحمد الزبيدي	جامعة ديالى
أ.م.د إخلاص حسين علي	جامعة ديالى